الفصل السابع

علم الاجتماع الحضرى المقارن*

يمكن تأريخ الاهتمام بالدراسات الحضرية المقارنة بالقرن السادس عشر على الأقل ، حينما طبع جوفانى بوترو Giovanni Botero لأول مرة مؤلفه الشهير « عظمة المدن »[١] The Greatness of Cities وفى سنة ١٨٩٩ كتبت أدنا فيبر Adna F. Weber بحثًا سوسيولوجيا أكثر تخصصًا بعنوان « نمو المدن فى القرن التاسع عشر »[٢] The Growth of Cities in Nineteenth Century وبعد مرور عشرين عامًا . نشر ماكس فيبر Weber كتابه « المدينة »[٣] Die Stadt وعلى الرغم من أن هذه الأعمال وغيرها من الأعمال المتعلقة بالحضرية المقارنة[٤] ظلت فى متناول أيدى علماء الاجتماع الحضرى الأمريكيين فترة طويلة نسبيا ، إلا أننا لا نجد فى السنوات الأخيرة سوى عدد محدود منهم قد عنى بدراسة المدن فى أقطار أخرى من العالم ، ومن المسائل التى يزداد التسليم بها الآن أن المدن فى المجتمعات الأخرى . سواء كانت تاريخية أو حديثة . تختلف عن المدن الأمريكية فى كثير من مظاهر تنظيمها الاجتماعى والأيكولوجى . ومع ذلك كله ، فلا يزال الاتجاه المقارن فى ميدان علم الاجتماع الحضرى اتجاهًا محدودًا حتى اليوم ، يؤكد ذلك ندرة البيانات الحضارية المقارنة فى المراجع العامة لهذا الميدان[٥] ، وفى المقالات المنشورة فى الدوريات السوسيولوجية .

وإذا ما سلمنا بأن الدراسة المقارنة للحضر لا تزال فى مراحلها التكوينية ، فما هى العقبات التى تعوقها عن التقدم ، وكيف نستطيع التغلب عليها ؟ يقتضينا ذلك أن نولى اهتمامًا خاصا لثلاث مشكلات أساسية هى :

١ – الإفادة من التراث الحالى .

---

* ترجم هذ المقال الدكتور السيد محمد الحسينى عن المصدر التالى :

Gedeon Sjoberg, "Comparative Urban Sociology", in Robert K. Merton et al.; Sociology Today. Problems and Prospects; Basic Books, Inc.; Publishers, New York, 1959, pp. 334-359.

٢ – صياغة نظريات أكثر كفاءة .

٣ – اختبار الفروض بطريقة مقارنة .

الإفادة من التراث الحالى :

تعانى البيانات المتعلقة بمظاهر الحياة الحضرية وعلى الأخص التنظيم الاجتماعى ، تعانى من نقص بين . ومع ذلك فهناك قدر من البيانات يستطيع علماء الاجتماع الإفادة منه . فمن بين علماء الاجتماع الأمريكيين نجد كنجزلى دافيز Davis [٦] يتزعم حركة تجميع بيانات عن مجتمعات محلية على مستوى عالمى ، وذلك من خلال المنظور الديموجرافى ، كما أن الدراسات التى أجراها دوتسون Dotson ، وكابلاو Caplow ، وجست Gist وايبرهارد Eberhard وآخرون [٧] قد أضافت إلينا مزيداً من المعرفة عن المراكز الحضرية فى مجتمعات مختلفة . على أن علماء الاجتماع المهتمين بالدراسات الحضارية المقارنة قد وصلوا إلى ما وراء حدود علمهم ، بل وإلى ما وراء العلم الاجتماعى الأمريكى ، وذلك بسبب كثرة البيانات التى جمعوها . فلقد جمع علماء السكان ، والجغرافيا ، والأنثربولوجيا قدراً ملحوظًا من البيانات عن مدن العالم ، وما يقال عن هؤلاء يقال أيضًا بالنسبة لعلماء التاريخ ، والاقتصاد والسياسة وكذلك بعض الموظفين الحكوميين ، ولا شك أن هؤلاء جميعاً قد أسهموا فى رصيدنا من البيانات وإن لم يسهموا كثيراً فى مجال النظرية .

وليس بأيدينا سوى بيانات ضئيلة نسبيا عن بعض المدن مثل مدن أمريكا اللاتينية ، على الرغم من أن السنوات الأخيرة قد شهدت ظهور بعض الدراسات الهامة عن الحياة الحضرية فيها [٨] . أما فيما يتعلق بالمدن الأوربية فيوجد قدر ملحوظ من البيانات عنها ، فالسجلات التاريخية تحتوى على بيانات مستفيضة عن البناء الاجتماعى والأيكولوجى لهذه المدن . وكنتيجة لذلك أصبح من الممكن إجراء دراسات فى فترات زمنية مختلفة Diachronic عن بعض المدن مثل مدينة تولوز [٩] Toulouse بفرنسا . ولقد أجريت مؤخراً دراسات على عدد من المجتمعات المحلية الحضرية فى أوربا ، مستعينة فى ذلك بأدوات بحوث حديثة . وتوضح قائمة المراجع الواردة فى مجلة « علم الاجتماع المعاصر » Current Sociology الأعمال والبحوث المتعلقة بمدن فى إنجلترا ، والأقطار الإسكندنافية وفرنسا [١٠] ، كما توضح أن نصيب المراكز الحضرية فى شرق وجنوب أوروبا من البحوث أقل من الأقطار السابقة .

ولقد كتب الكثير عن أفريقيا (جنوب الصحراء) وكان أغلب من كتب عنها الأنثربولوجيون الذين اهتموا بدراسة التنظيمات الاجتماعية والإيكولوجية للمدن التى ظهرت حديثًا أو التى خضعت

للتوسع أو النمو السريع[١١] . وأحدث الكتب فى المجال وهو كتاب « الآثار الاجتماعية للتصنيع والتحضر فى أفريقيا (جنوب الصحراء) Social Implication of Industrialization and Urbanization in Africa South of the Sahara يقدم عرضًا منظمًا لمجموعة من البيانات الهامة[١٢] . ومن المأمول فيه أن يثير هذا الركام من البيانات الرغبة فى إفادة أفضل من نتائج البحوث التى أجريت فى هذه المنطقة . أما فى شمال أفريقيا فنجد بعض العلماء الاجتماعيين الفرنسيين يتوفرون على وصف عدد من المجتمعات المحلية الحضرية[١٣] وتمثل دراسة تورنو Tourneau لمدينة مراكش[١٤] مثالا حيا على ذلك .

وفى الشرق الأدنى – الذى يمثل أول منطقة ظهرت فيها المدن – نجد بيانات تاريخية ذات فائدة قصوى ، بحيث تمكننا من تتبع النمو الحضرى عبر قرون عديدة[١٥] . أما فى مجتمعات الشرق الأدنى المعاصرة فلم يتحقق سوى عدد قليل من مشروعات البحوث ، على الرغم من أن هناك مطبوعات كافية عن هذه المنطقة على وشك الظهور[١٦] . وفى الهند أعدت منظمة اليونسكو قوائم بيليوجرافية بالجهود التى بذلت من أجل وصف بناء المجتمعات المحلية الحضرية والتغيرات الاجتماعية الهامة التى ظهرت فيها[١٧] . ومن ثم لنا أن نتوقع أن يكون لدى الهند بيانات أكثر ملاءمة وشمولا ، ذلك لأن الهند بنظامها الاجتماعى الفريد تسمح بأن تكون مجالاً لاختبار نظريات عديدة أو فروض تدور حول الحياة الحضرية ، وإذا ما انتقلنا إلى منطقة جنوب شرق آسيا ، وجدناها منطقة مهملة نسبيا ، على الرغم من أن هناك بعض مشروعات بحوث متعلقة بعلم الاجتماع الحضرى فى طريقها إلى التنفيذ[١٨] . وعلى الرغم من أننا قد نجد بعض نتائج بحوث عن مدن فى اليابان . إلا أنها لا تزال منشورة باللغة اليابانية ، مما شكل عائقًا بالنسبة للذين لا ينطقون اليابانية[١٩] . ويبدو أن مشكلة اللغة هذه منتشرة فى أماكن أخرى فى آسيا فبظهور القومية وغيرها نجد الكثير من نتائج بحوث العلوم الاجتماعية (بما فى ذلك التعدادات) تنشر بلغات غير أوربية مما يزيد من حواجز الاتصال .

وتواجه المقارنات فى علم الاجتماع الحضرى صعوبات من نوع آخر ، مردها قلة الاهتمام بالدراسات الاجتماعية الواقعية فى أقطار الكتلة الشيوعية ، ومع ذلك ، فإن من المتطلبات التى تلازم التحضر المصاحب للتصنيع فى هذه المجتمعات الحاجة إلى بيانات مستفيضة عن جوانب النظام الاجتماعى العام ومظاهره فإذا كان للمدن الصناعية أن تؤدى وظيفتها ، فإنه يتعين نشر البيانات الواقعية التى تعبر عنها من خلال النظام التعليمى الرسمى . والصحف ووسائل الاتصال الجمعى الأخرى ؛ ذلك أن سهولة الحصول على بيانات أساسية معينة تعتبر مسألة ضرورية

للتخطيط الصناعى والاقتصادى الفعال[٢٠] .

ويقودنا مسح التراث العالمى عن الحضر إلى تأكيد الاستنتاج السابق ، والذى مؤداه أن علماء الاجتماع الأمريكيين ليسوا على وعى كامل بالقدر الهائل من البيانات المتاحة ، ومن هذه البيانات تلك التى جمعها مخططو المدن فى مجتمعات كثيرة ، وإذن فعلى علماء الاجتماع أن يبذلوا جهوداً أعظم لكى يصنفوا وينشروا بيانات الحضر التى جمعت بالفعل وتلك التى لا تزال تجمع حتى الآن ، وقد تنطوى مجلات « علم الاجتماع المعاصر » Current Sociology والملخصات السوسيولوجية » Sociological Abstracts « ودليل السكان » Population Index على فائدة عظيمة بالنسبة لعلم الاجتماع ، ولكن ذلك لا يعنى عن وجود تصنيفات تتضمن تعليقات تقويمية ، وتوافر مجموعات من الدراسات المركزة التى تتناول تراث مناطق معينة ومشكلات متخصصة[٢١] . ويضاف إلى ما سبق ضرورة ترجمة الأعمال التى نشرت بلغات غير شائعة . . ومن خلال هذه الوسائل ، يمكن القول إن اهتمام علماء الاجتماع سيكون موجهاً ، نحو الكتابات ذات الأهمية النظرية لبحوثهم ، فالأخطاء التى يقع فيها أولئك الذين يصوغون تعميماتهم استناداً إلى بيانات تتناول المجتمع الأمريكى وحده لا تزال قائمة ، وإذا ما أردنا أن نجمع قدراً من المعرفة ذا قيمة ودلالة ، فعلينا أن نفيد بشكل أفضل من نتائج البحوث التى تجرى فى مناطق غير الولايات المتحدة . وإلا أصبحت الأهداف العلمية لعلم الاجتماع مجرد عبارات خاوية .

صياغة نظريات أكثر كفاءة[٢٢] :

من الواضح أن هناك قدراً ملحوظاً من البيانات الواقعية عن المدن فى مختلف أنحاء العالم . بالرغم مما تعانيه هذه البيانات من نقص فى الجوانب المختلفة للحياة الحضرية ، ومن شك فى دقتها ، ومن الواضح أيضاً أن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من البيانات الوصفية ومع ذلك فإن المشكلة الكبرى وهى مشكلة التأليف والتنسيق بينها لم تطرق بعد ، فعندما نحصل على قدر هائل من البيانات ، نستطيع أن نخلص إلى نسق فكرى يربط بين هذه البيانات فى شكل إطار أو أطر نظرية .

وفى السنوات الأخيرة ، نلحظ ميلا واضحاً نحو دراسة أجزاء أو قطاعات من البناء الإيكولوجى الحضرى ، وبعداً صريحاً عن دراسة هذا البناء ككل ، وإحجاماً على الاستعانة بالمدينة كمعمل الاختبار نظريات وفروض لا تنتمى بصفة خاصة إلى علم الاجتماع الحضرى[٢٣] ،

وعلى الرغم من احتمال استمرار هذا الاتجاه ، فإن المنظورالجشطالتى* لا يزال قادراً على تقديم المزيد ، من حيث إنه يستطيع مساعدتنا على فهم أوضح العلاقات السائدة بين عناصر البناء الاجتماعى ، وبين النسق الاجتماعى الثقافى Sociocutural System والتنظيم الإيكولوجى .

ويواجه المهتمون بالنظرية السوسيولوجية فى علم الاجتماع الحضرى الحاجة إلى توضيح المفاهيم الأساسية فى هذا الميدان وتنقيحها مثل : المجتمع المحلى ، والمدينة والحضرية ، والمجتمع الحضرى ، والإيكولوجيا** ذلك أن هذه المصطلحات لا تزال تستخدم بأشكال مختلفة ، وبطريقة فضفاضة ، ومع ذلك فإننا سننتقل مباشرة إلى تناول بعض القضايا العامة ، حيث سنناقش فيما يلى أربعة من الاتجاهات النظرية الأساسية فى علم الاجتماع الحضرى ، بحيث نستطيع تقويم كل منها فى ضوء أهميتها بالنسبة للدراسة المقارنة للإيكولوجيا الحضرية والتنظيم الاجتماعى ، وتختلف هذه الاتجاهات طبقًا للمتغير الذى تمنحه الأولوية أو الأهمية : أما المتغيرات فهى المدينة ، والقيم الثقافية ، والتكنولوجيا والقوة Power ، ونحن لا نزعم أن هذا التصنيف شامل ، ولكننا نذهب إلى أن النظرية والبحث فى هذا الميدان توحى بأن هذه المتغيرات تتميز بأهمية كبيرة فى تفسير الأنماط الأساسية للحياة الحضرية . ومن المؤكد أننا لا نستطيع أن نستبعد واحداً من هذه المتغيرات ، وإن كان من الممكن إضافة متغيرات أخرى مثل العوامل الديموجرافية .

المدينة كمتغير أساسى :

يرجع تأكيد مفهوم المدينة وبلورته كمتغير أساسى فى علم الاجتماع الحضرى إلى علماء الاجتماع الذين ينتمون إلى مدرسة شيكاغو ، وعلى الأخص روبرت بارك Park [٢٤] ، ثم لويس

---

* يقصد هنا بالمنظور الجشطالتى ، ذلك الاتجاه الذى يتخذ من المدينة بأكملها وحدة للدراسة ، ومن رواد هذا الاتجاه لويس ويرث Wirth (المترجم)

** يرجع الاشتقاق اللغوى لكلمة « إيكولوجيا » إلى الأصل اليونانى أوكوس Oikos التى تعنى منزلا أو مكاناً نعيش فيه . ومن هذا الأصل أيضا أتت مصطلحات مألوفة مثل economy و ecomomics . ويعتبر عالم الأحياء الألمانى إيرنست هيكل Haekel أول من أدخل اصطلاح الإيكولوجيا فى دراساته عن النباتات فى سنة ١٨٦٨ . وتعرف الإيكولوجيا عموماً بأنها دراسة الكائنات الحية أو الجماعات ببيئتها . وتقوم هذه العلاقة على إدراك الحياة كنسق يمثل اعتماداً ديناميا متبادلا . فكل كائن يخضع دائماً لعملية تكيف مع البيئة المحيطة به . انظر .

Hawley, A.N., Human Ecology: A Theory of Community Structure, The Ronald Press Company, New York, 1950 p. 3.

(المترجم)

ويرث[٣٥] Wirth وروبرت ردفيلد Redfield[٣٦] وآخرون من بعدهم ، ولقد انطوت محاولاتهم فى تفسير الحياة الحضرية على عدد من الصعوبات فتفسيراتهم التى تعتمد على المفاهيم الإيكولوجية لم تكن مرتبطة تمامًا بمجهوداتهم فى تفسير النشاط الاجتماعى ؛ ذلك أى معظم الكتاب الذين تأثروا بروبرت بارك قد درسوا الإيكولوجيا البشرية داخل ما يمكن أن يطلق عليه بأنه « إطار حيوى » biotic ، وعلى الرغم من أن أصحاب هذه المدرسة قد قدموا تفسيرات مختلفة ، إلا أن النظرية ذاتها قد استبعدت المظاهر الاجتماعية للعلاقات الإنسانية المتبادلة باعتبارها ميكانزمًا لتفسير الأنماط الإيكولوجية ، فى الوقت الذى أكدت قوى معينة مثل « المنافسة غير الشخصية » ، « والبيئة الطبيعية » ، ولقد ذهب بعض الكتاب ، ومنهم هاولى Hawley[٣٧] إلى أنه من الممكن تصميم إطار مرجعى حيوى يتضمن المتغير التكنولوجى أو الاقتصادى . وبالرغم من ذلك فلا يزال بعض من هؤلاء الكتاب يصر على استقلال المتغير التكنولوجى عن المجال الحيوى ، والملاحظ أن وجهة النظر الحيوية ليست لها سوى أهمية ضئيلة (خاصة إذا ما اعتبرناها متغيرًا مستقلا) ، وذلك عندما نحاول دراسة الأنماط الإيكولوجية التى تحدث فى مدن العالم ، لأننا إذ سلمنا بوجهة النظر هذه ، فلابد وأن نسلم بأن هناك اتساقًا فى التشابه أو الاختلافات بين المراكز الحضرية فى العالم ، وهذا بدوره يعنى استبعاد القيم الثقافية ، وبناء القوة ، والتكنولوجيا .

ويبدو لنا أنه يمكن اعتبار المدينة متغيرًا مستقلا وذلك لتفسير بعض الأنماط الحضرية ، فهناك أنماط مكانية وزمانية قد تكون ضرورية من الناحية الوظيفية فى استمرار وجود المجتمع الحضرى ، وأن ظهور المدن يؤدى إلى نمو بعض الأنماط الإيكولوجية ، وإن كانت هذه النقطة لم تحظ — لسوء الحظ — بدراسات حضارية مقارنة .

ولنحاول الآن أن ندرس بصفة خاصة نظرية لويس ويرث Wirth التى يذهب فيها إلى المجتمع الحضرى الذى يتميز بالحجم ، والكثافة ، واللا تجانس هو الأساس المحدد للتنظيم الاجتماعى والسلوك[٣٨] . (ويلاحظ أن ريدفيلد ذهب إلى أن اللا تجانس والاتصال هما الأساس المميز للمدينة)[٣٩] . وقد خلص ويرث إلى أن الحضرية كأسلوب فى الحياة تتميز بالعلمانية Secularization وظهور الجماعات الثانوية ، والميل نحو تفتت الأدوار ، وعدم وضوح المعايير ، والمدينة أيضًا تعتبر مركزًا للعلاقات الاجتماعية التى تتميز بالسيولة والدقة فى وقت واحد ، ولقد قابل ويرث بعد ذلك بين المراكز الحضرية والمجتمعات الريفية أو الشعبية ، واعتبر السمات التى تظهر أو تتطور فى الوسط الحضرى بمثابة مصاحبات ضرورية لنمو المدينة ، وخاصة سمتا الحجم والكثافة ، ويذهب ويرث وتلاميذه إلى ضرورة استقلال « آثار » النمو الحضرى ، بحيث تكون

متميزة عن نتائج القيم الثقافية أو التصنيع ، ومعنى ذلك أن كل المدن – من الناحية المثالية – سواء كانت تاريخية أم معاصرة لابد وأن تنطوى على الخصائص السالفة الذكر .

ويواجه الاتجاه السابق عدداً من القيود والعقبات ذكر بعضها – صراحة أو ضمناً – اكسلرود Axelrod [٣٠] ووايت Whyte [٣١] وآخرون مستندين فى ذلك إلى بحوثهم التى أجروها فى المدن الأمريكية ، ومن الانتقادات الأساسية التى وجهوها لويرث وآخرين من أتباع مدرسة شيكاغو أنهم قد بالغوا – حتى بالنسبة للولايات المتحدة – فى درجة التفكك والعلمانية التى يفترض أن تتميز بها المجتمعات المحلية الأمريكية . وتذهب هذه الانتقادات أيضًا إلى أن المدن تتميز فى الواقع بدرجة عالية من التنظيم ، وأن هناك شبكات غير رسمية من العلاقات الاجتماعية تمارس وجودها ، وهذا ماكشف عنه بعض الكتاب القدامى نسبياً مثل زورباخ Zorbaugh [٣٢] . كذلك فشل ويرث فى توضيح النتائج التى يحدثها الميل نحو البيروقراطية bureacratization فى الحياة الحضرية المعاصرة*. ومن ثم يصعب أن تتفق وجهات نظره مع نظرية وليام فوت وايت Whyte التى قدمها فى كتابه « إنسان التنظيم » The Organization Man [٣٣] .

ومن الواضح أن كتابات ويرث تعكس روح عشرينيات وثلاثينيات هذا القرن ، وهى الفترة التى كان كثير من المثقفين الأمريكيين – بما فى ذلك علماء الاجتماع – يحاولون أن يتكيفوا مع الضغوط الاجتماعية التى نشأت ومنها الصراع الثقافى الناتج عن الهجرات التى وفدت على الولايات المتحدة ، ثم الكساد العظيم Great Depression** لذلك فإنه يجب أخذ جانب الحيطة والحذر إذا ما حاولنا تطبيق نظرية ويرث على ثقافات أخرى . ولقد أوضح لنا أوسكار لويس بعد إجراء بحث واقعى كيف أن التحضر فى مدينة المكسيك لا يصاحبه بالضرورة انهيار فى النظام الاجتماعى والأخلاقى [٣٤] ، كما أن أغلب الدراسات التى أجريت على « المدينة السابقة على المرحلة

---

* يقصد هنا بالنتائج التى يحدثها الميل نحو البيروقراطية ، الآثار المترتبة على النمو الملحوظ فى التنظيمات الرسمية فى المدن الحديثة ، كما تتبدى خصائصها فى النموذج المثالى الذى وضعه ماكس فيبر للبيروقراطية ، من حيث إنه ينطوى على تقسيم محدد للنشاطات المتكاملة ، ونسق يمثل الضوابط والجزاءات ، واعتماد ملحوظ على المؤهلات الفنية التى تتأكد من خلال الإجراءات الرسمية الموضوعية ، وانتظام السلطة فى شكل بناء هرمى . أما النتائج المترتبة على الميل نحو البيروقراطية فتتخذ عموماً قطبين : الأول موجب يؤكد الكفاءة ، والإنجاز ، والانتظام ؛ والثانى سالب يؤكد الضغوط التى يمارسها التنظيم البيروقراطى على الفرد . (المترجم)

** يقصد بذلك الأزمة الاقتصادية التى اجتاحت العالم فى أواخر عشرينيات هذا القرن .. (المترجم)

الصناعية » * Preindustrial Cities قد أكدت الاعتقاد الذى مؤداه ، أن ويرث وردفيلد بالغا فيما ذهبا إليه ، وأن حياة المدينة يمكن أن تكون على درجة عالية من التنظيم[٣٥] .

وينطوى الاتجاه السابق على نقطة ضعف أخرى ، تتمثل على وجه الخصوص فى الكتابات الأولى التى قدمها ريدفيلد عن نظريته التى تمثل ثنائية « الشعبى – الحضرى » Folk Urban[٣٦] وكذلك أعمال بعض علماء الاجتماع الآخرين الذى تبنوا هذا الإطار المرجعى ، فقد اعتبر ريدفيلد المجتمع الشعبى أو البدائى نسقًا مغلقًا[٣٧] ، أما المجتمع الحضرى فهو على العكس من ذلك يمثل نسقًا جزئيًا أو فرعيًا ، من حيث إنه لا يستطيع أن يحيا دون المنطقة التى تحيط به والتى تمده بالغذاء وبالمواد الخام ، وكنتيجة لذلك نجد ريدفيلد وبعض علماء الاجتماع يقابلون بين المجتمعات الشعبية والمجتمعات الحضرية ، والواقع أنهم بذلك يقارنون الكل بالجزء مما يجعلنا فى حل من إثارة كثير من التساؤلات ، ففى « المجتمعات السابقة على المرحلة الصناعية » (أو الإقطاعية) ، نلاحظ أن التنظيمات العائلية والدينية فى أكثر صورها تقدمًا وأشدها تكاملا كانت حضرية أكثر منها قروية[٣٨] ، وهذه قضية تناقض كثيرًا من التعميمات التى استندت إلى بحوث أجريت فى الولايات المتحدة وحدها ، وفى الهند نجد أن الفروق الريفية – الحضرية فى حجم الأسرة ، تناقض غالبًا التعميمات الواردة فى المراجع العامة الشائعة[٣٩] ، كل هذه الحقائق تقتضى من علماء الاجتماع توجيه مزيد من الاهتمام نحو التحديد الدقيق لتعميماتهم المتعلقة بالظواهر الريفية – الحضرية .

وهناك انتقاد آخر يتعلق بعدم قدرة ويرث وعلماء الاجتماع الذين يماثلونه على الاعتراف بأنه فى بعض المواقف تتأثر المدينة بالنسق الاجتماعى الثقافى الكلى التى هى جزء منه ؛ ولقد أدى ذلك

---

* حاول المؤلف فى مقال خصصه لدراسة « المدن السابقة على المرحلة الصناعية » أن يحدد السمات التى تميزها ، فذهب إلى أنها تعتمد فى وجودها على الطعام والمواد الخام التى تحصل عليها من خارجها ، ولهذا السبب فهى عادة ما تكون مراكز تسويق ، كما أنها غالبًا ما تمثل مراكز للصناعات الحرفية التى ترتبط بدورها بنظام الطوائف Guilds والنمو فى هذه المدن بطىء للغاية ، نظرًا لغلبة الطبيعة غير الصناعية على النسق الاجتماعى الكلى ، أما اقتصاد هذه المدن فيختلف اختلافًا عن اقتصاد المدن الصناعية ، من حيث إن الأخيرة تمثل مركزًا صناعيا حديثًا ، يعتمد غالبًا على قوى غير بشرية . وتتميز المدن السابقة على المرحلة الصناعية بتقسيم عمل أولى إذا ما قورنت بالمجتمعات الصناعية . وبالإضافة إلى ما سبق يعكس النسق الاقتصادى آثاره على السمات الاجتماعية المميزة لهذه المدن . فالصفوة فيها تتكون من أفراد يشغلون أوضاعًا اجتماعية فى المنظمات الحكومية والدينية والتعليمية ، كما أن الحراك الاجتماعى ضئيل ، لأنه لا يحدث إلا فى هذه المنظمات . والوسيلة الوحيدة لتحقيق الحراك هى التدريب على شغل الوظائف التقليدية ، انظر :

Gideon Sjoberg, "The Preindustrial City", American Journal of Sociology, Vol. 60, March 1955), pp. 438-445.

(المترجم)

بهم إلى التغاضى عن بعض الأنماط الحضرية الهامة ، فهم لم يدركوا – غالبًا – أن المدن قد تنشأ بطريقة عمدية ، أو أن معاييرها الإيكولوجية والاجتماعية يمكن أن تحددها قوى نظامية خارجة عن نطاقها المحدود ومن الممكن أن يكون هؤلاء العلماء قد تأثروا تأثرًا واضحًا بكتاب من أمثال بيرن Pirenne [٤٠] الذى أكد فكرة الاستقلال الاجتماعى والسياسى للمدينة الأوربية فى العصور الوسطى ، وهو نمط من المدن يندر وجوده الآن ، فقد تكون المراكز الحضرية مستقلة سياسيًّا فى فترة تاريخية معينة أما المدن المعاصرة فلا تعدو أن تكون أنساقًا فرعية تحكمها عوامل خارج نطاقها[٤١] (وسنناقش هذا النقطة تالتفصيل فيما بعد عندما نتناول القوة الأجتماعية كمتغير أساسى) .

ومع كل ما سبق ، فلا يزال لدينا قدر من التحفظ نحو التعميمات التى تذهب إلى أن المدينة متغير أساسى ، وهذا يقودنا إلى التساؤل التالى : ما هى قيمة هذا الاتجاه بالنسبة للدراسة المقارنة ؟ . لقد كانت المدينة على مر العصور – باعتبارها تمثل نقطة مركزية للاتصال – مركزاً لكثير من أنماط التغير الهامة ، لعل أوضحها النشاط الفكرى الخلاق . ومعنى ذلك أن المدن قد هيأت الظروف الضرورية لضروب معينة من التغير وعند هذا الحد نستطيع القول إن موقف ويرث وردفيلد كان موقفاً يستحق التقدير لتأكيدهما فكرة المدينة كقوة إيجابية فى التغير الاجتماعى . أما الدور الدقيق للمجتمع الحضرى فى هذه العملية فلا يزال فى حاجة إلى مزيد من التوضيح ، وإذا ما أردنا أن نعيد توازن فكرة التفكك التى تتميز بها المدن ، والتى ذهب إليها ويرث ، فعلى علماء الاجتماع الحضرى الذين يتخذون من المدينة متغيراً مستقلا أن يكرسوا مزيداً من اهتماماتهم لدراسة التنظيم الاجتماعى ، وبعد ذلك كله لنا أن نذهب إلى أن المراكز الحضرية تختلف عن المناطق الريفية فى أنها تمثل مراكز التنظيم السياسى ، والقوة ، والتعليم الرسمى ، وأن المدن عموماً تخضع لوسائل ضبط اجتماعى رسمية أكثر من المجتمعات الريفية ، ومن الواضح أننا ما زلنا بحاجة إلى مزيد من البحث فى هذه المصاحبات البنائية الوظيفية للحياة الحضرية ، على ألا يكون ذلك مقصوراً على المدن بل يجب أن يمتد ليشمل أنماطًا معينة من المجتمعات المحلية ، عندئذ فقط نستطيع أن نفيد من الاتجاه النظرى الذى يعتبر المدينة متغيراً أساسيًّا فى مجال البحوث الحضرية المقارنة .

القيم الثقافية كمتغير أساسى :

أما الاتجاه النظرى الثانى فيتصادم مع الاتجاه النظرى السابق ، من حيث أنه يسعى إلى تفسير التنظيات الأيكولوجية والاجتماعية والحضرية فى ضوء القيم الثقافية . ولقد أسهم عدد من علماء الاجتماع فى تطور هذا الاتجاه ، مثال ذلك العمل الذى قدمه كولب Kolb وكذلك بحث والتر فيرى Firey عن « استغلال الأرض فى بوسطن »[٤٣] الذى يمثل جهدًا أساسيًّا فى تحليل دور القيم فى التنظيم الإيكولوجى للمدينة . والواقع أن هذا التحليل قد منح هذا التوجيه النظرى قوة دافعة هائلة . ذلك أنه قد أثار كثيرًا من الجدل ، بالرغم من أن العلماء الاجتماعيين قد جمعوا قدرًا هائلاً منالبيانات يتناول نقطة « التوجيهات القيمية » Value Orientations كمتغير حيوى فى تحديد أنماط استغلال الأرض فى المجتمع المحلى ، وهناك عملان أساسيات دعما قضية فيرى Firey وهما : دراسة روبرت ديكنسون Dickinson عن « المدينة الأوروبية الغربية »[٤٤] The West European City والمقال الشهير الذى كتبه فون جرونباوم Von Crunebaum عن المدة الإسلامية[٤٥] . فقد أوضح هذا المقال ، أن المدن الإسلامية التقليدية تتميز على وجه الخصوص بطريقة فريدة فى الحياة ، حيث تؤثر فيها القيم الدينية على نشاطات الحياة الحضرية . ففى فترات منتظمة خلال اليوم يؤذن المؤذن لدعوة المؤمنين إلى الصلاة ، وهذا إجراء يشغل إلى حد ما مكاناً فى النشاطات اليومية . وخلال شهر رمضان يعدل الناس من نشاطاتهم لكى تتفق مع القيود الدينية التى يفرضها الصوم من مشرق الشمس حتى غروبها . وفى هذا الشهر أيضاً يتحول إنجاز بعض الأعمال من النهار إلى الليل ، كما قد تتوقف بعض المشروعات الاقتصادية .

وإذا كانت القيم ترتبط باستغلال الأرض ، فإنها تلعب بالإضافة إلى ذلك دوراً بارزاً فى ظهور المراكز الحضرية ونموها ، ذلك النمو الذى يخضع بدوره للسياسة التى تنتهجها الأنظمة الاجتماعية المختلفة ، وهنا نجد أن اهتمام فيبر Weber بدور القيم الدينية فى تطور المشروعات الاقتصادية ، اهتمام له علاقة بعلم الاجتماع الحضرى . وتستطيع القيم أيضاً أن تؤثر فى حجم المدينة ، وتباينها وكثافتها باعتبارها خصائص أساسية فى أغلب تعريفات المدينة . وخاصة السمات التى اعتبرها ويرث Wirth مميزة للمدينة . وفى هذه النقطةبالذات نجد بأيدينا مقالا حديثا نسبياكتبه وليم وايت Whyte [٤٧] ذهب فيه إلى أن القيم الثقافية تعتبر مسئولة عن الحقيقة التى مؤداها أن بعض الناس يفضلون الإقامة فى المناطق الحضرية الأمريكية بعد أن يعيشوا فترة من

الزمن فى الضواحى ، وهذا بدوره يؤثر على حجم المدن وكثافتها ، ، والواقع أننا لو أمعنا النظر فى البيانات الواقعية ، نجد من العسير تقبل الاعتراضات التى أثيرت والتى تتعلق بالاتجاهات الثقافية فى الايكولوجيا [٤٨] .لكننا مع ذلك مازلنا بحاجة إلى دراسات متعمقة تتناول تأثير القيم على الإيكولوجيا الحضرية والسكان .

ومن المؤكد أن الخلاف بين العلماء ضئيل فيما يتعلق بفكرة القيم كمتغير أساسى وحاسم يستطيع أن يميز الفروق بين البناءات الاجتماعية والحضرية ، مثل البناءات الأسرية ، والدينية ، والتعليمية فى ثقافات مختلفة فى العالم . ولكن الخلاف يبرز عند دراسة بعض الموضوعات مثل العلاقة بين القيم والبناء الاجتماعى ، وبين القيم والايكولوجيا فى مجتمعات معقدة . فهذه الموضوعات لاتزال حتى الآن موضع تساؤل وجدل [٤٩] . وقد لاحظ شيلز Shils أن المجتمع الأمريكى يتميز بوجود علاقة قوية بين أنماط الفعل التى تصدر عن الأفراد والجماعات والنسق القيمى المجرد . ومعنى ذلك أننا سنواجه بتساؤل وحيرة ، إذا ما ذهبنا إلى أن هناك علاقة مباشرة بين القيم والبناء الاجتماعى والايكولوجى للمراكز الحضرية ، ويبدو أن طبيعة هذه العلاقة لن تتحدد إلا من خلال دراسات نظرية وواقعية تستند إلى أساس حضارى مقارن ، وثمة قيد آخر على هذا الاتجاه تفرضه النزعة التاريخية التى قد تكون ناتجة عن عدم الحاجة إلى تأكيد القيم الثقافية ، ذلك أن هذه القيم باعتبارها متغيرًا أساسيًا تكتسب معنى وأهمية أكبر ، إذا ما استخدمت عناصر الأطر النظرية الثابتة فى قياس آثارها . وهنا نستطيع القول أن إطار متغيرات النمط*

---

* من العسير فهم هذا الإطار دون الرجوع إلى النموذج المثالى عند فيبر Veber . الذى يمثل فى الواقع مفردات فرضية Hypothetical Individuals محسوسة يحددها الباحث بنفسه لكى تكون أساسًا تنهض عليه المقارنة . والنموذج لا يصف أسلوبًا فرديًا للفعل ، وإنما أسلوبًا نموذجيًا Typical بمعنى أنه بناء عام تصنف على أساسه الحالات الواقعية . وهذه الحالات بدورها تصف ما أطلق عليه فيبر « أسلوب الفعل الممكن موضوعياً Objective possible والنموذج «مثالى» لأنه يتحقق كفكرة . ويعتقد فيبر أن النماذج المثالية ، إنما هى وسائل نستطيع من خلالها أن نفهم العالم الواقعى ، وهى أيضًا أداة لتحليل الأحداث التاريخية المحسوسة أو المواقف الواقعية ، كما أنها تمثل أداة تحليلية تخدمنا فى السيطرة الفكرية على البيانات الواقعية . وإذا ما تأملنا متغيرات النمط عند بارسونز ، لاحظنا أنه يقابل النموذج المثالى عند فيبر . فاستخدام مفهوم بارسونز يتطلب تحديد المادة والأبعاد المختلفة التى ينطوى عليها ؛ ولهذا نجد بارسونز فى كتابه «النسق الاجتماعى» The Social System يدرس « البدائل النمطية لاتجاه القيمة باعتبارها محددات لأنماط توقع الدور» (ص ٥٨) . ولقد مكنت متغيرات النمط بارسونز من تحديد تصورى للعلاقة الاجتماعية . فالعلاقة بين شخصين أو أكثر يمكن أن تحدد وفقًا لخمسة أنواع من متغيرات النمط . فى أية علاقة بين شخصين أو أكثر قد يكون أحد الأعضاء أو الآخر :

(ا) مهتما أو غير مهتم نسبيًا .

(ب) أنانيًا أو غير أنانى .

Pattern Variables الذى قدمه بارسونز Parsons يمثل محاولة لضم مجموعة من النقاط المرجعية العامة . وعلى الرغم من ضيق أفق هذا الإطار ، إلا أنه يلائم الدراسة المقارنة للبناء الاجتماعى الحضرى[٥١] . ويستطيع علماء الاجتماع بعد ذلك – وهذا واجب محتم عليهم – أن يعزلوا المقولات العامة التى يمكن أن تشكل نموذجاً مثاليًّا Ideal Type لأشكال معينة من المدن مثل المدن الصناعية ، وحينئذ نستطيع أن نحدد إلى أى مدى تؤدى القيم الثقافية المختلفة إلى انحرافات أو اختلافات عن النموذج المثالى ، وبالتالى نستطيع أن نحدد آثار القيم المختلفة على الحياة الحضرية ، ولقد اتبع هذاالإجراء إلى حد ما فى بعض الدراسات الإيكولوجية التى كشفت عن أن السيطرة الكاملة للعوامل التكنولوجية والاقتصادية بالقيم الثقافية . ونستطيع أن نخلص مما سبق إلى المنظور الذى يمنح أهمية مسبقة للقيم الثقافية ، ليس على طرق نقيض من اتجاه ويرث أو ردفيلد ، أو الاتجاه التكنولوجى الذى سنناقشه بعد قليل ، ذلك أن الاتجاهات النظرية الأخيرة يتعين عليها – من الناحية المثالية – أن تتفق على نقاط مرجعية ثابتة يمكن أن تستخدم فى قياس تأثير القيم على الايكولوجيا الحضرية والبناء الاجتماعى .

التكنولوجيا كمتغير أساسى :

أما الاتجاه النظرى الثالث فى علم الاجتماع فيعتمد على التكنولوجيا باعتبارها متغيراً أساسيًّا،وهنا يكون التصنيع (الذى يمثل نظاماً يستخدم طاقة غير بشرية) نمطًا خاصًّا من التكنولوجيا . ومن رواد هذا الاتجاه أوجبرن Ogburn وهاولى Hawley وبالرغم من ذلك كشف بعض رواد هذا الاتجاه عن عدم صدق بعض التعميمات الإيكولوجية التى تتناول تأثير التكنولوجيا على الأنماط المكانية والزمانية للمدن . لذلك قد يتردد المرء فى التسليم مع أوجبرن فيما ذهب إليه من أن « . . طبيعة سكان المدينة ، ومحال إقامتهم ، وأماكن عملهم تمثل انعكاساً لإحدى وظائف النقل المحلى ، كما أن المدن ذاتها هى من خلق النقل البعيد المدى . .»[٥٢] . وما يقال عن عبارة أوجبرن ،يقال أيضاً بالنسبة لهاولى الذى ذكر أن « بعثرة السكان فى المراكز الحضارية إنما هو رد

= (جـ) مهتما بهدف أو غاية مباشرة ، أو بفئة من الغايات يحددها مبدأ معين .

(د) مهتما بفرد لما هو عليه أو لما يستطيع أن يفعله .

(هـ) وأخيرًا مهتما بشخص آخر ومقيماً لعلاقة اجتماعية معه لسبب خاص جدا . للتعرف على مزيد من التفصيلات فى هذه النقطة ، انظر السيد محمد الحسينى ، ومحمد على محمد ، ماكس فيبر ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الرابع ، العدد الثانى ، مايو ١٩٦٧ ص ١١١ – ١١٤ ، ١٢٥ – ١٢٩ . (المترجم)

فعل مباشر للسهولة المتزايدة فى الحركة »[٥٣] . وكما ذهبنا من قبل ، فإن القيم – وليست الاعتبارات الاقتصادية – هى التى تسبب الانحرافات عن « الأنماط المثالية » ، التى يفترض فيها أن تكون ناتجة عن التوسع فى التصنيع . ولقد أوضحت دراسات دوتسون Dotson فى المكسيك[٥٤] .

وبعد الدراسات التى أجريت على مدن فرنسية [٥٥] ، ومسح أجراه جست Gist على مدينة بانجالور Bangalore بالهند[٥٦] . أوضحت أن الاتجاه نحو الضواحى Suburbanization فى هذه المناطق كان ضئيلا . ومعنى هذا أنه اتجاه يختلف عما هو سائد فى المجتمع الأمريكى ، والذى على أساسه صاغ كثير من علماء الاجتماع تعميماتهم . وعلى الرغم من أن وسائل نمو الاتجاه نحو الضواحى ممكنة – إلا أن كثيرًا من الأشخاص يفضلون الإقامة فى المدينة وخاصة فى قلبها أو مركزها . ولقد كان ذلك – من الناحية التاريخية – رمزًا للمكانات الاجتماعية العليا ، والواقع أننا لا نقصد بهذه الملاحظات أن نقلل من قيمة الدور الذى تلعبه التكنولوجيا فى الإيكولوجيا الحضرية بل على العكس من ذلك ، فالتكنولوجيا تعتبر من أكثر المتغيرات أهمية وحيوية . ويبدو ذلك واضحًا إذا ما قارنا بين المدن الصناعية والمدن السابقة على المرحلة الصناعية[٥٧] .

وتنطوى محاولة التعرف على مدى فائدة المتغير التكنولوجى بالنسبة للبناء الاجتماعى الحضرى على صعوبات كثيرة ، مما يجعل منها مهمة معقدة ، فهناك مشكلات لاتزال فى حاجة إلى مزيد من البحث ، منها التأثير المتباين أو المتفاوت الذى تحدثه الأنساق الاجتماعية الصناعية الحضرية على الأنساق الاجتماعية الشعبية والإقطاعية . فالمجتمعات الشعبية كتلك التى توجد فى أفريقيا والتى تفتقر إلى تراث تاريخى ، تكون أقل قدرة على التأثر بآثار الصناعة والحضرية إذا ما قورنت بالمجتمعات الإقطاعية . ومن الموضوعات التى تتطلب مزيدًا من التعمق ، تأثير المستويات المختلفة من التكنولوجيا على الأنماط الاجتماعية للمدن . ويقضى ذلك – بالطبع – جمع شواهد متنوعة تستطيع التمييز بين المجتمعات السابقة على المرحلة الصناعية والمجتمعات الصناعية الحضرية وفقًا لمكونات التنظيم الاجتماعى مثل الأسرة ، والدين والحياة الاقتصادية إلخ [٥٨] . كذلك من المهم أن يولى اهتمامًا متخصصًا للآثار المختلفة التى تحدثها أنماط التصنيع ومراحله على بناء المدن .

وترتبط القضايا السابقة بسؤال على درجة من الأهمية هو : ما هى البناءات الاجتماعية الشائعة فى كل المجتمعات الصناعية الحضرية ؟ . وهنا نجد البنائيين الوظيفيين من علماء الاجتماع فى محاولاتهم لتحديد المتطلبات البنائية Structural Prerequisites (أو ما أطلقوا عليها المستلزمات البنائية Structural Imperatives أو الظروف الضرورية) يساعدون فى حل هذه

المشكلة ، وإن كان هناك بعض من علماء الاجتماع يدرسون هذه القضية فى ضوء النظرية البنائيةالوظيفية ، ثم يفضلون بعد ذلك الحديث عن « مصاحبات » Correlates الحضرية الصناعية[٥٩] . ومن التسليم بصحة الاتجاهين السابقين ، فلا تزال أمامنا مهمة أخرى ، هى أن ننظر إلى المدن الأمريكية المعاصرة من منظور سليم ، ، حيث يتعين علينا أن نعزل الأنماط البنائية الشائعة فى كل المجتمعات الحضرية الصناعية* . عندئذ فقط نستطيع أن نحدد مدى التماثل بين الأنساق الحضرية الأمريكية وغيرها من الأنساق الحضرية الأخرى .

ولقد أوضحت أغلب الجهود التى حاولت تحديد المتطلبات البنائية** . للمجتمع الصناعى الحضرى (وهذه الجهود تقارن بطريقة ضمنية بين هذا النموذج من المجتمعات وبين المدينة السابقة على المرحلة الصناعية ، أو المجتمع الإقطاعى الذى تعتبر المدينة جزءًا منه) ، أوضحت الحاجة الماسة إلى وجود تنظيم اقتصادى رشيد على نطاق واسع ، وتوافر نسق طبقى مرن يرتكز على الكفاءة الشخصية والإنجاز وشيوع نسق أسرى نووى وسيادة تعليم جماهيرى يؤكد العلم والتكنولوجيا ، وغلبة وسائل الاتصال الجماهيرى [٦٠] ، وفى حدود القدر الذى لدينا من المعرفة الآن ، نستطيع القول إن المتطلبات السابقة ضرورية بالفعل ولكن لاتزال هناك بعد ذلك صعوبات تحتاج إلى حل .

الصعوبة الأولى : تتمثل فى مشكلة الأطر النظرية المحدودة التى لجأ علماء الاجتماع إليها للوصول إلى تعميمات لا تنسحب إلا على الولايات المتحدة . فمن الواضح أن التوجيه القيمى الأمريكى يعبر عن سمات معينة . وهذه السمات بدورها لا توجد بنفس الطريقة فى مجتمعات صناعية حضرية أخرى ، لذلك يجب أخذ مزيد من الحيطة والحذر حينما نقوم بصياغة التعميمات . بحيث تكون هذه التعميمات مستندة إلى أساس واقعى حى ، وليس أساسًا نظريًا خالصًا .

أما الصعوبة الثانية : فتدور حول عدم وجود دراسات متخصصة تتناول متطلبات بنائية معينة لمجتمعات صناعية حضرية ، وخاصة المتطلبات المتعلقة بالدين ، والقوة ، والتكنولوجيا . فالأنساق الدينية السائدة مثلا فى المجتمعات الصناعية الحضرية تختلف بين الثقافات اختلافًا كبيرًا ، إذا ما قورنت بالأنساق الاجتماعية الأخرى [٦١] . ولكن ما هى حدود هذا الاختلاف ؟ . تذهب بعض الشواهد إلى أن بعض الأنساق الدينية – مثل البروتستانتية – التى تنطوى على قيم

---

* ويتم ذلك وفقًا لخطوات النموذج المثالى الذى قدمه فيبر ، والذى أوضحناه من قبل . (المترجم)

** يشير اصطلاح المتطلبات البنائية إلى الأفعال والعمليات المتنظمة التى تلعب دورًا بارزاً فى استمرار وجود الوحدة موضع الدراسة . (المترجم)

يمكن أن تنفصل عن كثير من أجزاء البناء الاجتماعى . هذه الأنساق تكون غالبًا أكثر تجانسًا مع النمو الصناعى الحضرى . وذلك إذا ما قورنت بالأنساق الدينية التى تعتمد فى وجودها اعتمادًا كبيرًا على نمط معين من البناء الاجتماعى * . وبالإضافة إلى ما سبق يتعين على علماء الاجتماع أن يكشفوا عن طبيعة العلاقة بين كل من القومية . والدين والنمو الصناعى الحضرى ، فعلى الرغم من أن النمو الصناعى الحضرى يرتبط عادة بانهيار أنساق دينية تقليدية ، إلا أنه يرتبط فى الوقت ذاته بظهور القومية وبعض « الديانات العلمانية »[٦٢] Secular Religions ومعنى ذلك أن البناءات التى تؤكد القومية . تساعد أيضًا فى تأكيد كثير من وظائف الأنساق الدينية التقليدية . وخاصة ما تعلق منها بالتكامل الاجتماعى .وهناك من الشواهد ما يؤكد أن كثيرًا من المجتمعات ، وخاصة تلك التى تمر بالمراحل الأولى من التصنيع تشهد ارتباطًا واضحًا بين النسق الدينى التقليدى والقومية . ففى الاتحاد السوفيتى وهو يمثل دولة صناعية حضرية متقدمة . نجد انهيارًا واضحًا فى الأنماط الدينية التقليدية ، فى الوقت الذى سادت فيه فكرة القومية والارتباط القوى بالتنظيم السياسى . والواقع أننا لا نستطيع أن ننهى هذه المناقشة دون أن نثير عددًا من التساؤلات ، منها : ما هى طبيعة النسق الدينى الذى هو ضرورى من الناحية الوظيفية لتدعيم النمو الحضرى الصناعى ؟ . وهل تستطيع القومية أو « الديانات العلمانية » الأخرى (مثل العلم عند المثقفين) أن تؤكد نجاحها لفترة طويلة كقوة إيجابية تحقق التكامل فى المجتمعات الصناعية الحضرية ؟ . إن الإجابة على هذين التساؤلين ستعكس لنا بالتأكد بعض الحقائق الهامة عن إمكانية استقرار المجتمعات الصناعية الحضرية .

والصعوبة الثالثة : التى تواجه تحديد متطلبات النمو الصناعى الحضرى ، تكمن فى الحقيقة التى مؤداها أنه فى بعض مظاهر البناء الاجتماعى تحدث هوة كبيرة بين المجتمعات الصناعية الحضرية المتقدمة . وتلك التى لاتزال فى طريقها إلى التصنيع . ومن هذه المظاهر بناء القوة

---

* يشير المؤلف بذلك إلى الدراسة الشهيرة التى أجراها ماكس فيبر عن الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية ، والتى حاول من خلالها أن يدلل على أن الرأسمالية الحديثة قد نشأت من خلال العقيدة البروتستانتية وأخلاقياتها الاقتصادية ، فروح الرأسمالية هى نفسها روح العقيدة البروتستانتية بما تتضمنه من سلوك وأخلاقيات عملية . ولقد توصل فيبر إلى هذا الاستنتاج من خلال تحليل دقيق لتعاليم مارتن لوثر Luther وكالفن Calvin ثم سعى بعد ذلك إلى تأييد استنتاجه من خلال تحليل تاريخ بعض الدول البروتستانتية ، وانتهى إلى أنه منذ عصر النهضة كانت الدول الرائدة اقتصاديًا هى تلك التى تسودها العقيدة البروتستانتية مثل هولندا ، وإنجلترا ، وأمريكا . بينما ظلت الدول الكاثوليكية أو غير البروتستانتية متخلفة نسبيًا . ولقد فسر فيبر ذلك بأن روح العقيدة البروتستانتية فى تلك الدول ، كانت بمثابة تدعيم وتثبيت لأشكال النشاط التى تعتبر ضرورية لإقامة المشروعات الرأسمالية الحديثة وإدارتها . (المترجم

Power Structure الذى قد يكشف عن ضرب من الثنائية ، بحيث نجد أمامنا بناءين من القوة متمايزين ، يؤكد ذلك بعض الشواهد التى تشير إلى أن الأنظمة الاجتماعية التى لاتزال تحبو فى مضمار التصنيع والتحضر ، تشهد قدراً ملحوظاً من التسلطية أو الديكتاتورية ، وذلك بعكس الأنظمة الأخرى التى حققت بالفعل قدراً كبيراً من أهدافها الصناعية والحضرية ، فالمجتمع الإقطاعى – مثلا – الذى يسعى إلى التصنيع تتجاذبه فى الواقع قوى متصارعة عديدة ، فقد تتصارع العناصر التقليدية فيه مع سياسة التصنيع ومصاحباته مما يجعل هذا المجتمع رازحاً تحت وطأة كثير من المشكلات الاجتماعية . ولكنه إذا ما استطاع أن ينظم موارده البشرية والطبيعية بطريقة فعالة لكى يتغلب على هذه العقبات ، فإنه بذلك يستطيع أن يخلق تنظيماً قوياً . وقد يحدث فى بعض الأحيان أن تصل بعض المجتمعات إلى درجة عالية من التصنيع والتحضر ، ثم تظهر بعد ذلك صفوة قليلة العدد تحاول أن تقبض على مقاليد السلطة فيها . ولقد درس هذه النقطة بالذات دجلاس Dijlas [٦٣] وبعض الكتاب الآخرين ، حيث أيدت بياناتهم بطريقة غير مباشرة القضية التى مؤداها : أن القوة تميل إلى الانتشار فى المجتمعات الصناعية الحضرية المتقدمة نتيجة لاكتساب أفراد الطبقات الدنيا ضروباً من المعارف المتخصصة تزيد من قوتهم وأهميتهم فى المجتمع . وترتبط مناقشتنا هذه – من ناحية أخرى – بما هو سائد فى جنوب أفريقيا . فمن الأمور التى تستحق التساؤل ما إذا كانت الصفوة التى تمتلك القوة تستطيع أيضاً أن تملك السلطة الضرورية اللازمة لمواجهة النمو الصناعى الحضرى الذى يجتاح مجتمعات جنوب أفريقيا . فزيادة السكان الأصليين الذين يتلقون تعليماً رسمياً . ويحصلون على مهارات فنية ، جعلت من العسير على سياسة التفرقة العنصرية أن تصمد لفترة طويلة [٦٤] . لأن قلة نسبة السكان من العنصر الأوربى أدت إلى توزيع مصادر القوة وانتشارها . ولهذا كان على السكان الأصليين أن يلتحقوا بالمهن الماهرة إذا ما أريد لهذا المجتمع أن يحقق مزيداً من التقدم .

أما الصعوبة الرابعة : فهى من نوع متميز فعندما يحاول علماء الاجتماع تقدير المتطلبات البنائية للمراكز الصناعية الحضرية . فعليهم أن يعترفوا بإمكانية حدوث صراع بين هذه المتطلبات ، ذلك أننا نلحظ نغمة سائدة بين البنائيين الوظيفيين من علماء الاجتماع ، هى المبالغة فى تصور درجة انسجام مكونات الأنساق الاجتماعية ، والواقع أن الأنساق الصناعية الحضرية تخبر ضروباً مختلفة من الصراع ، مثال ذلك الصراع الذى ينشأ بين « الحاجة » إلى تنظيمات بيروقراطية رشيدة كبيرة الحجم تتحدد فيها بوضوح المستويات الرئاسية ، « والحاجة » إلى نسق طبقى مرن يضمن عدالة فى توزيع مصادر القوة . وعلى الرغم من أن التنظيمات البيروقراطية تضمن فى الواقع وجود درجة من

المرونة فى البناء الطبقى ، وذلك عن طريق اختيار أعضاء هذه التنظيمات وفقًا لمحكات عامة وموضوعية ، على الرغم من ذلك فإن التسلسلات الرئاسية Hierarchical Arrangements فى هذه التنظيمات تظل فى حالة صراع دائم مع مطلب المساواة Equalitarianism ومعنى ذلك أنه يتحتم وجود توازن دقيق بين الممارسات التى تتصف بالعمومية ، وتلك التى تتصف بالخصوصية والواقع أن هذه الظاهرة – تساعد إلى حد ما – فى تحديد بعض وجوه الاختلاف الذى نلحظه فى الكتابات السوسيولوجية ، لأننا نجد كتابًا يؤكدون ضرورة وجود أنماط معينة من التدرج أو أشكال خاصة من تركز القوة ، بينما يمنح كتاب آخرون مطلب المساواة أهمية كبيرة . وعلى الرغم من أن وجهة النظر الأخيرة تنطوى على أهمية بالغة فى المجتمعات الصناعية الحضرية ، خاصة إذا ما قارناها بالمجتمعات السابقة على المرحلة الصناعية ، على الرغم من ذلك فإن التدرج فى المجتمعات الأولى لايزال يمثل مسألة ضرورية . والواقع أننا مازلنا بحاجة إلى المزيد من بحث المتطلبات الوظيفية المتناقضة التى تسود المجتمعات الصناعية الحضرية فى مختلف أنحاء العالم ، على ألا يكون ذلك مقصوراً على التدرج والقوة ، بل يجب أن يمتد إلى بعض الميادين الأخرى مثل الأسرة ، والحياة الدينية .

والصعوبة الخامسة والأخيرة : تتمثل فى عدم القدرة على تأكيد المتطلبات البنائية أو مصاحبات المجتمعات الصناعية الحضرية ؛ وذلك بسبب اهتمام علماء الاجتماع الشديد بدراسة « الأنساق المغلقة » . ومن الموضوعات التى لم يستطع علماء الاجتماع تأكيدها ، مسألة المصادر أو الموارد الضرورية لتدعيم النظام الصناعى الحضرى [٦٥] . فالملاحظ على التحليل السوسيولوجى فى هذا المجال أنه يستعين بالأمة أو الدولة كوحدة للدراسة ، ولكن هناك خطأ مؤداه : افتراض أن هذه الأنساق تؤدى دورها فى عزلة . وللتدليل على صحة ذلك سنقدم مثالا : فاليابان وإنجلترا تمثلان نظامين اجتماعيين حديثين يفتقران فى منطقتيهما الجغرافية إلى الكمية اللازمة من الموارد الطبيعية الضرورية لتدعيم التصنيع والتحضر . ولكى تنشىء هاتان الدولتان مجتمعين حضريين استعانتا بقوتهما السياسية ، لكى تضمنا الحصول على المواد الخام ، وتخلقا أسواقًا لمنتجاتهما . وعلى الرغم من أن « المصادر » تشكل أساس التكنولوجيا والثقافة ، إلا أنها قد تندر فى وقت من الأوقات ، ومن ثم تصبح الأمة التى تستطيع الحصول عليها فى وضع متميز . لذلك نجد أن اليابان وإنجلترا – مثلا – فقدتا بعضًا من أسس تصنيعها وتحضرهما ، حينما انتهت سيطرتهما على الأقطار التى كانت تمثل بالنسبة لها مصادر أو موارد ، ومعنى ذلك أن مراكزهما الصناعية الحضرية أصبحت أكثر خضوعًا للقرارات الخارجية . ولقد حدث بالفعل أن كفت بعض الدول عن

إرسال المواد الخام والطعام الضرورى لتحقيق الاستقرار لحياة المدينة . وهناك فى الواقع علاقات بنائية محددة بين التحضر الناتج عن التصنيع والتوزيع الجغرافى السائد فى المجتمع . كما أن هناك علاقات من هذا النوع بين التحضر الناتج عن التصنيع والإمبريالية . إن دراسة مثل هذه المصاحبات قد تكون ممكنة إذا ما استبعد علماء الاجتماع فكرة انغلاق الأنساق الاجتماعية .وعلى الرغم من أن بعض علماء الاجتماع يعتقدون أن دراسة مثل هذه المشكلات خارجة عن نطاق علم الاجتماع الحضرى . إلا أننا نذهب إلى عكس ذلك تمامًا .

القوة كمتغير أساسى :

أما الاتجاه النظرى الرابع والأخير فيمثل المصلحة الخاصة . الذى تعتبر القوة الاجتماعية فيه متغيرًا مستقلاً . ولقد أدخل وليام فورم Form هذا الاتجاه حديثًا فى نطاق الأيكولوجيا الحضرية . لكى يفسر على أساسه أنماط استغلال الأرض الحضرية [٦٧] . والواقع أن هذا الاتجاه لايزال بحاجة إلى بلورة وتوضيح . ذلك أن فورم قد اهتم فقط بما هو سائد فى المجتمعات المحلية الصغيرة . ولم يستطع أن يوضح مدى فائدة هذا الإطار فى تحليل نمو المدن والتنظيم الاجتماعى الحضرى بوجه عام [٦٨] .

ويمكن الاستعانة بالقوة أو المصلحة الخاصة على مستويات مختلفة من التحليل المحلى . والقومى . والعالمى . فقرارات القوة المحلية لها تأثير واضح على إيكولوجية المدينة وبنائها الاجتماعى . إن الأفراد يستطيعون تحقيق أهدافهم إذا كانوا يمتلكون القوة السياسية الضرورية ؛ فإذا أرادت جماعة ما أن تحول منطقة للمقابر إلى حى تجارى مثلا . أو أن تحول منطقة سكنية إلى منطقة تجارية ، فلابد وأن تمتلك بادئ ذى بدء القوة الكافية التى تستطيع التغلب على أية مقاومة .

وقد تتأثر إيكولوجية المدينة وبناؤها الاجتماعى بقرارات القوة التى تصدر على مستوى قومى .والأمثلة الواقعية العديدة تشير إلى أن هذه الظاهرة لا تحدث فقط فى الولايات المتحدة ، بل إنها تمارس وجودها أيضًا فى مجتمعات أخرى ، ففى مدن جنوب أفريقيا تعددت الأنماط الإيكولوجية المحلية نتيجة للقرارات التى أصدرتها الحكومة ، حيث أصدرت القوانين التى تحد من حركة السكان الوطنيين داخل المدن وخارجها وفى اتحاد جنوب أفريقيا أجبرت أعداد كبيرة من السكان الوطنيين فى السنوات الأخيرة على ترك المناطق القريبة من قلب بعض المدن مثل جوهانسبرج ، ثم أعيد توطينهم بعد ذلك فى مجتمعات محلية جديدة تبعد عن أماكن عملهم .

ولقد كان هذا الإجراء وما شابهه من إجراءات جزءًا من برنامج سياسة التفرقة العنصرية . وهى سياسة يحاول من خلالها العنصر الأوربى أن يحقق السيطرة[٧٠] . وتشير بعض الشواهد إلى أن التخطيط الاجتماعى على المستوى القومى يمكن أن يعكس آثاره على طبيعة المراكز الحضرية ونموها . ففى الاتحاد السوفييتى تأثرت برامج التحضر والتصنيع تأثرًا واضحًا بالقوة التى تمارسها الحكومة ؛ فمن المدن السوفييتية مايدين فى وجوده لسياسة التخطيط على المستوى القومى . بل ولقد سعت القيادات السوفيتية إلى تحطيم الأسلوب التقليدى للحياة الذى كان يمارسه الفلاحون وذلك كوسيلة لاندماجهم فى مجتمع يسوده التصنيع والتحضر[٧١] . ولقد مكن تجميع المزارع من إدخال التصنيع فى الزراعة مما أدى إلى هجرة أعداد كبيرة من الفلاحين الذين لم تعد المزارع فى حاجة إليهم إلى المراكز الحضرية .

ولقرارات القوة التى تصدر على مستوى قومى آثار واضحة على البناء الاجتماعى للمجتمعات الحضرية المحلية . وقد يكون حكم المحكمة العليا فى الولايات المتحدة الخاص بالتفرقة العنصرية فى المدارس العامة مثالا على ذلك ؛ فمن الواضح أن مثل هذا الحكم جدير بأن يعدل من البناء الاجتماعى لكثير من المدن . وفى الاتحاد السوفييتى أيضًا عمدت التنظيمات الحكومية منذ الثورة إلى إجراء بعض التعديلات فى بعض وجوه الحياة الاجتماعية مثل الأسرة . والدين . والتعليم . والاقتصاد . مثال ذلك قرارات خروتشوف التى تم بمقتضاها إعادة توزيع القوى البيروقراطية على المستوى القومى . مما أدى إلى إعادة تنظيم القوة فى المراكز الحضرية . والواقع أن علماء الاجتماع لا يعرفون إلا القليل عن العلاقة أو التفاعل بين المجتمع المحلى والتنظيم الخارجى الذى يمارس عليه ضروبًا من السلطة[٧٢] .

وعلى الصعيد العالمى . نجد أن ما يدفع المجتمعات التقليدية نحو التصنيع والتحضر هو رغبة صفوتها الحاكمة فى الحصول على مزيد من القوة من ناحية وتدعيم مكانة هذه المجتمعات داخل نطاق المجتمع الدولى من ناحية أخرى . فالقوة الاجتماعية للدول فى هذا العصر تتحدد إلى حد كبير وفقًا لتوافر أساس صناعى حضرى كبير . وتفرض بعض الاعتبارات الخارجية على زعماء بعض الدول التخلص من مقاومة التغير الذى قد يكشف عنه البناء الاجتماعى التقليدى ؛ ففى اليابان لجأ كثير من أعضاء الطبقة الحاكمة إلى التحضر باعتباره وسيلة لإظهار اليابان على المسرح الدولى . وبنفس الطريقة كان النضال من أجل القوة خلال « الحرب الباردة » التى أعقبت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وسيلة للإسراع فى النمو الصناعى الحضرى فى كثير من الأقطار . ومن الطبيعى أن الحروب الشاملة يمكن أن تحدث تغيرات هائلة فى البناءات الإيكولوجية والاجتماعية

الحضرية ، بل إن القوى الصناعية الكبيرة تستطيع من خلال السياسة أن تزيد من معدلات النمو الحضرى أو تعوقها فى كثير من الدول النامية . وعلى الرغم من أهمية هذه القضايا بالنسبة لعلم الاجتماع الحضرى ، إلا أنها لم تنل حتى الآن سوى اهتمام ضئيل .

لقد عرضنا حتى الآن لأربعة اتجاهات أساسية فى ميدان علم الاجتماع الحضرى ، وإن كان من العسير علينا أن نعتبرها نظريات شاملة فما هى النتيجة التى نستطيع أن ننتهى إليها بعد ذلك ؟ .

أولاً : يجب أن يبذل مجهود أكبر لتوضيح الدعائم التى يستند إليها اختيارنا لأى من المدينة ، أو القيم الثقافية ، أو التكنولوجيا ، أو القوة ، باعتبارها متغيراً مستقلاً يستعان به فى مظاهر معينة من الإيكولوجيا الحضرية أو البناء الاجتماعى .

ثانيًا : أن الأطر النظرية التى عرضنا لها لا تستطيع أن تؤدى مهمتها بطريقة مرضية ، إلا إذا اهتم علماء الاجتماع الحضرى اهتماماً ملحوظًا بالنظرية السوسيولوجية العامة ، لأن انشغالهم الشديد بجمع البيانات جعلهم يغفلون قضايا نظرية هامة . ولقد أدى انشغالهم الشديد بالجزئيات إلى عدم القدرة على فهم جذور كثير من مشكلات المقارنات الحضارية . فلكى يتم عزل الأنماط المتماثلة فى الثقافات المختلفة ،يتعين على علماء الاجتماع الحضرى أن يؤدوا هذا العمل على مستوى من التحليل أكثر تجريداً .

ثالثًا : أننا يجب أن ندرس العلاقات السائدة بين المتغيرات الأربع السالفة الذكر (وكل ما يمكن أن يضاف إليها) . ولقد أوضحنا من قبل بعض العلاقات ، ذلك أننا لا نستطيع فهم النسق الاجتماعى الحضرى ، إلا بدراسة كل هذه المتغيرات . وقد تثار هنا مشكلة فرعية مؤداها : أن هذه المتغيرات ليست من طبيعة واحدة . فالتكنولوجيا والمدينة يختلفان من وجوه أساسية عن القيم الثقافية والقوة . لذلك كله يجب علينا أن نضع نصب أعيننا هدفًا نسعى إلى تحقيقه ، وهذا الهدف هو الوصول إلى نظرية عامة متسقة للحضرية .

اختبار الفروض بطريقة مقارنة :

ويثور بعد كل ما سبق سؤال هام : ثم ماذا بعد ذلك ؟ وبعبارة أخرى كيف يستطيع علماء الاجتماع الحضرى اختبار هذه الاتجاهات النظرية أو الفروض المشتقة منها على أساس حضارى مقارن . لقد كان الطابع الامبيريقى الغالب على علم الاجتماع الحضرى المعاصر ، والأساليب الدقيقة التى اتبعت للحصول على البيانات وتحليلها ، كان ذلك سبباً فى تعميق المشكلات التى تنطوى عليها الدراسة المقارنة .

وثمة حقيقة قاسية مؤداها ؛ أن عدداً من أدوات البحث التى تستخدم الآن بكثرة فى علم الاجتماع الحضرى لم تعد قابلة للتطبيق فى مواقف ثقافية أخرى ، طالما أنها صممت وتطورت لكى تتلاءم مع السمات التى تميز المدن الأمريكية . ويعتبر دليل خصائص المكانة .I.S.U (٧٣) * الذى أعده لويد وارنر Watret مثالا حيًّا على ذلك . فإذا كانت المهنة التى تمثل عنصرًا فى هذا الدليل يمكن أن تستخدم بطريقة حضارية مقارنة فى تقويم المكانة الاجتماعية أو الوضع الطبقى ، إلا أن العناصر الأخرى من الدليل وهى الدخل ، ونمط المسكن ، والمنطقة السكنية ، يجب أن تتعدل أو تتغير إذا ما أريد لهذا الدليل أن يعبر عن أنساق المكانات الاجتماعية فى مدن تنتمى إلى ثقافات أخرى . ولقد لاحظ أحد الكتاب أن عنصر السكنى كان دليلاً ضعيفًا من دلائل المكانة فى المدن الروسية المعاصرة(٧٤) وما ينطبق على دليل وارنر ينطبق أيضًا على مقاييس العزلة Segregation Indexes فالأداة التى صممها كل من شفكى ووليامز وبل Shevky-Williams-Bell وكذلك مقياس الحضرية الذى أبعده كوين Qlleen وكاربنتر Carpenter وكل هذه الأدوات والمقاييس لقيت تأييدًا حماسيًّا.ولكنها تحتاج فى الواقع إلى تعديلات كثيرة قبل أن نطمئن إلى تطبيقها . بل إنه يستحيل تطبيقها فى بعض المجتمعات . وعلى الرغم من أن هذه الأساليب القياسية قد تعرضت لكثير من الانتقادات ، إلا أننا نعتقد أن أكثر مثاليها خطورة هو عدم القدرة على الإفادة منها على المستوى الحضارى المقارن ، لأن أفق العلماء الذين صمموا هذه الأساليب لم يتعد الدولة أو القارة . وعلى الرغم من ذلك فنحن لا ننكر إمكانية الإفادة من أدوات البحث هذه فى بعض الأغراض الخاصة ، وإن كان على علماء الاجتماع الحضرى أن يقدروا حدود الدراسات المقارنة ، لأن هذه الأدوات والأساليب يجب ألا تكون هدفًا فى حد ذاتها .

والنقطة الثانية التى نثيرها هنا تعتبر امتدادًا للنقطة السابقة ، وهى أن علماء الاجتماع الحضرى يعتمدون غالبًا على بيانات جمعها أشخاص لا ينتمون إلى ميدان علم الاجتماع وخصوصًا الإداريين الحكوميين . ولقد أوضحنا من قبل أنه لكى تستطيع المجتمعات الصناعية الحضرية أن تخطط من أجل تنميتها ، وأن تضمن الحفاظ على تنظيمها ، فإنه يتعين عليها أن تجمع أشكالا مختلفة من

---

* يتألف هذا الدليل من مجموعة من الدلائل الفرعية الموزونة كالمهنة ، ومصدر الدخل ، ونمط المسكن ، ومنطقة السكن . وهذه الخصائص مدرجة فى مقياس يتألف من سبع نقاط ، استخدم وارنر هذا الدليل إلى جانب أداة أخرى أطلق عليها المشاركة المقومة E.p فى دراسة التدرج الاجتماعى فى عدد من المجتمعات المحلية الأمريكية هى : اليانكى سيتى ، وجونزفيل ، والأوللمبيتى . (المترجم)

البيانات ، فعلماء الاجتماع الحضرى الأمريكيون – مثلا – لديهم قدر هائل من البيانات على المستوى المحلى والمستوى القومى جمعها مكتب التعداد بالولايات المتحدة U.S. Bueau of the Census وبعض الهيئات الحكومية والخاصة . والواقع أن علماء الاجتماع بعددهم الضئيل وإمكانياتهم المحدودة لا يستطيعون وحدهم أن يتكفلوا بمهمة جمع هذه البيانات الضرورية . وعندما يطلب علماء الاجتماع بيانات عن ثقافات أخرى ، فإنهم يعتمدون فى ذلك على خدمات أشخاص خارج نطاق علم الاجتماع ، وعادة ما يكونون من الإداريين . والواقع أن هؤلاء الإداريين لا يقدرون ما تنطوى عليه هذه البيانات من قيمة علمية ، كما أنهم يكتفون بتقديم البيانات التى قد تساعد فى حل قضايا معينة تواجههم فى النسق الاجتماعى الذى يعملون داخله . ويزداد الأمر تعقيدًا إذا ما أدركنا أن كثيرًا من البحوث التى أجراها بعض العلماء الاجتماعيين كان يخدم فى المحل الأول المتطلبات الخاصة لبعض التنظيمات البيروقراطية أو جماعات ذات مصالح خاصة . ولقد ناقش شروك Shryock الضغوط التى خضع لها مكتب التعداد فى الولايات المتحدة عند محاولته وضع بعض الأطر التصنيفية مثل تصنيف المراكز الحضرية الكبرى(٧٥) . أما على المستوى العالمى . فإن العقبات التى تواجه الحصول على بيانات واقعية مقارنة تخضع لضغوط اجتماعية متعددة . فالخلط أو اللبس الملحوظ بين أنواع البيانات التى تستخرج من تعدادات الدول المختلفة ، قد يؤدى إلى الاعتقاد بأن المجتمعات الصناعية الحضرية تواجه مشكلات متماثلة . ويحدث هذا الخلط غالبًا نتيجة لعدم بذل الجهود الضرورية للتنسيق بين الأدوات والفئات المستخدمة فى جمع البيانات . وبالرغم من أن هذا التنسيق يمثل مسألة حيوية . إلا أنه يصعب تحقيقه على نطاق واسع .

والمشكلة الثالثة تتعلق بالقيود (الرسمية وغير الرسمية) التى تفرض على عملية جمع أنماط كثيرة من البيانات الاجتماعية وانتشارها . فلقد أصبحت بعض المجتمعات المحلية الحضرية مغلقة على البحوث الأولية التى يجريها علماء الاجتماع ، بحيث نجد قيودًا على الاستعانة بالعينات العشوائية . فى الولايات المتحدة – مثلا – لا يستطيع علماء الاجتماع أن يسبروا أغوار الحياة الحضرية بتعمق شديد ، وبدلا من ذلك نجدهم مضطرين إلى الاعتماد على بيانات غير مباشرة . ونظرًا لما قد تنطوى عليه بعض بيانات البحوث الاجتماعية من تحد لبناء القوة فى المجتمع . نجد بعضًا من ميادين البحث تكاد تكون محظورة على علماء العلوم الاجتماعية . والواقع أن كل المجتمعات تحد من انتشار بعض البيانات ، وإن كانت تختلف فى درجات هذا الحد . فالقطاعات الحساسة تختلف باختلاف ظروف المجتمعات والمراحل التى تمر بها . ولاشك أن كل هذه الاعتبارات تؤثر تأثيرًا كبيرًا على

إمكانيات البحث الحضارى المقارن .

إن المشكلات والعقبات التى عرضنا لها ، تتطلب منا إيجاد اتجاه واقعى . لاختبار الفروض . ومفتاح هذا الاتجاه هو أن تتكيف مناهج البحث العلمى التى تتبع الآن مع الظروف القائمة فبالاستخدام الذكى لبيانات تعدادات كثير من المجتمعات تمكن كنجزلى دافيز Kingsley Davis وزملاؤه من دراسة كثير من مظاهر التحضر فى العالم ، كما أن إنكليس Inkeles وروسى Rossi استطاعا أن يزيدا فهمنا عن التدرج المقارن للمهن فى مجتمعات صناعية حضرية عن طريق تجميع البيانات المتناثرة عن هذا الموضوع . ومع ذلك كله ، فيجب علينا أن نعترف بحدود الدراسات الحضارية المقارنة التى من هذا النوع ، نظرًا لصعوبة تنفيذ كثير من مشروعات البحث فى بعض الميادين . ومعنى ذلك أنه يتعين علينا أن نعيد التفكير فى دعائم المنهج المقارن . وفى هذا المجال يستطيع علماء الاجتماع أن يساعدوا فى حل بعض المشكلات الأساسية .

لقد استعرضنا فيما سبق بعض مشكلات المقارنة فى ميدان علم الاجتماع الحضرى . ومن الواضح أنه لاتزال هناك قضايا غير مشجعة على الاستمرار فى البحث ، نظرًا لاستحالة حلها حلاً كليًا . لذلك قد يكون من المنطق أن نقنع بوضع مجموعة من « الفروض المعقولة » التى يمكن اختبارها إمبيريقيًا ولو بطريقة غير مباشرة والواقع أننا نستطيع أن نحصل على ميزات كثيرة باستخدام المنهج المقارن ، فالإيكولوجيا الحضرية والبناء الاجتماعى فى أمريكا لا يمكن فهمها دون الرجوع إلى علم الاجتماع المقارن ، ومن خلال الاتجاه المقارن وحده نستطيع أن نعزل كل ما هو عام عن كل ما هو خاص . ومع التسليم بأن كثيرًا من علماء الاجتماع يرتبطون بالضرورة بتنظيمات ومؤسسات يكون هدفها حل المشكلات اليومية للمجتمع الأمريكى ، ومع التسليم أيضًا بأن النصيب الأكبر من اعتمادات البحوث تخصص لخدمة هذا الغرض ، مع التسليم بذلك كله . فإنه يجب على علماء الاجتماع ألا يغفلوا أو يتجاهلوا التساؤلات والمشكلات العامة التى تدور حول الحياة الحضرية . إن العالم يمر بعملية تحضر سريعة ، ومعرفتنا بطبيعة هذه العملية ونتائجها المحتملة تعتبر مسألة حيوية للعلم والمجتمع .

مراجع وتعليقات

(١) Giovanni Botero, "The Greatness of Cities" (trans Robert Peterson, 1606) in Giovanni Botero, The Reason of State and The Greatness of Cities, Routeledge and Kegan Paul, 1956.

(٢) Adna F. Weber, The Growth of Cities in thee Ninetenth Contury, Mac-millan, 1999.

(٣) Max Weber, "Die Stadt", Archiv fur Sozialwrissenschaft und Sozialpolitik 44 (1921) 621-772.

(٤) انظر على سبيل المثال

Pitirim, A. Sorokin, Carle C. Zimmerman, and Charles J. Galpin, A Systematic Source Book in Rural Sociology, University of Minnesota Press, 1930.

(٥) Rose Hum Lee, The City: Urbanism and Urbanization in Major World Regions, Lippincott, 1955.

Kingsley Davis and Hilda Hertz Gordo.

(٦) انظر على سبيل المثال

"Urbanization and the Development of Pre-Industrial Areas," Devel. Cult. Change" 3 (1954), 6—26.

(٧) انظر على سبيل المثال

Floyd Dotson and Lilian Ota Doston, "Urban Centralization and Decentralization in Mexico", Rural Sociology; 21 (1956), 41—49; Theodore Caplow, "Urban Structure in France", Amer. Sociol. Rev. 17 (1952), 544-49; Noel P. Cist, "The Ecology of Bangalore, India: An East-West Comparison", Soc. Forces 35 (1957), 356-65; and Walfram Eberhard, "Data on the Structure of the Chinese City in the Pre-Industrial Period" Econ. Devel. Cult Change, 4 (1956), 253-68.

(٨) The Report on the World Social Situation, United Nations, 1957, pp. 170-92.

ويلاحظ أن هذا التقرير يلخص البحوث التى أجريت على مدن فى أمريكا اللاتينية .

(٩) انظر على سبيل المثال

Philippe Wolff, Commerces et Marchands de Toulouse, Paris: Librairie Plon, 1954; and Jean Coppalani, Toulouse: Etude de Géographie Urbaine, Toulouse: Privat-Didier, 1954

(١٠) Current Sociology, 4 : 1,4 (1955).

وبالإضافة إلى ذلك هناك دراسات واقعية ظهرت حديثًا فى ألمانيا .

(١١) يلاحظ أن القوائم الواردة فى كل عدد من أعداد مجلة أفريقيا ، تقدم كثيرًا من دراسات الحياة الحضرية فى هذه المنطقة .

(١٢) Social Implications of Industrialization and Urbanuzation in Africa South of the Sahara, Paris: UNESCO, 1956.

(١٣) Curr, Sociol., 4 : 1 (1955).

(١٤) Roger Le Tourneau, Fès: Avant Le Protectorat, Casablanca: Société Marocaine de Libraire et d'Edition, 1949.

(١٥) ورد تلخيص لكثير من هذه البيانات فى كتاب

Ralph Turner, The Creat Cultural Traditions, McGraw-Hill, 1941.

(١٦) Note Current Research on the Middle East, 1955, Washington, D.C.,: The Middle East Institute, 1956, pp. 96-110.

(١٧) Research Information Bulletin: Social Science Projects in Southern Asia, Calcutta: Research Centre on the Social Implications of Industrialization in Southern Asia, 1956, passim.

Research Information Bulletin, op. cit.

(١٩) نستطيع أن نجد بعضًا من هذه البيانات فى
Kunio Odaka, "Sociology in Japan: Accommodation of Western Orientations" in Howard Becker and Alvin Boskoff (ed.), Modern Sociological Theory, Dryden Press, 1957, Chap. 25.

(٢٠) هناك مقال حديث يستعرض المتطلبات الوظيفية المتزايدة للبيانات الاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى كتبه نوف
A. Nove, "In Search of Economic Reality", Soviet انظر Nove Studies, 9 (1957), 37 ff.

(٢١) من الملاحظ أن المقالات الموجزة التى تتضمنها تقارير مثل التقرير الذى أصدرته الأمم المتحدة عن الموقف الاجتماعى الدولى يمكن أن تسهل من مهمة علم الاجتماع الحضرى المقارن .

(٢٢) Everett C. Hughes, The Cultural Aspect of Urban Research", in Leonard D. White (ed.), The State of the Social Sciences, University of Chicago Press, pp. 255-58.

ويلاحظ أن مقال هيوجس **Hughes** هذا يعالج مشكلة النظرية الحضرية فى ضوء الدراسة المقارنة ، وإن كان مقاله أضيق نطاقًا من مقالنا الحالى ، كما أنه يختلف فى موضوعه .

(٢٣) Albert J. Reiss, Jr., "The Sociology of Urban Life: 1946-1956", in Paul K. Hatt and Albert J. Reiss, Jr. (eds.), eities and Society. The Revised Reader in Urban Sociology, Free Press, 1957, pp. 10-11.

(٢٤) Robert E. Park, Human Communities, Free Press, 1952.

(٢٥) Louis Wirth; "Urbanism as a Way of Life", Amer. J. Sociol; 44 (1938), 1-24.

(٢٦) **Robert Redfield, op. cit., p. 344.**

(٢٧) Amos H. Hawley, Human Ecology, Ronald Press, 1950.

وعلى الرغم من أن هاولى قد أثار كثيرًا من الجدل إذا ما قورن بالكتاب الأوائل الذين استعانوا بالإطار الحيوى إلا أنه لم يحل المعضلات التى ينطوى عليها هذا الاتجاه .

(٢٨) Wirth, loc. cit.

(٢٩) Redfield, op. cit., p. 344.

(٣٠) Morris Axelrod, "Urban Structure and Social Participation", Amer. Sociol. Rev. 21 (1956), 13-18.

(٣١) William F. Whyte, Street Corner Society, University of Chicago Press, 1943.

(٣٢) Harvey W. Zorbaugh, The Gold Coast and the Slum, University of Chicago Press, 1929.

(٣٣) William H. Whyte, Jr., "The Organization Man, Simon and Schuster, 1956.

(٣٤) Oscar Lewis, "Urbanization Without Breakdown: A Case Study", Sci. Mon. 75 (1952), 31-41.

(٣٥) Gideon Sjoberg, "The نجد تلخيصًا لبعض هذه البيانات فى Preindustrial City", Amer J. Sociol., 66 (1955), 438-45.

(٣٦) Redfield, op. cit.

(٣٧) Robert Redfield "The Folk Society", Amer. J. Sociol., 52 (1947), 293-308.

(٣٨) Sjoberg, loc. cit.

(٣٩) K.M. Kapadia, "Rural Family Patterns: A study in Urban-Rural Relations", Sociol. Bull., 5 (1956), 119.

(٤٠) Henri Pirenne, Medieval Cities, Princeton University Press, 1925.

(٤١) Bert F. Hoselitz, نستطيع أن نلحظ تقدمًا واضحًا فى هذا الموضوع فى كتاب
"The Role of Cities in the Economic Growth of Underdeveloped Countries" J., Polit. Econ., 61 (1953), 195-208.

(٤٢) William L. Kolb, "The Social Structure and Function of Cities", Econ. Devel. and Cult. Change, 3 (1954), 30-46.

(٤٣) Walter Firey, Land Use in Central Boston, Harvard University Press, 1917.

(٤٤) Robert E. Dickinson, The West European City, Routledge and Kegan Paul, 1951.

(٤٥) C.F. Von Grunebaum, Islam, American Anthropological Association, Memoir No. 81, 1955, Chap. 8.

(٤٦) Max Weber, The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism, George Allen and Unwin, 1930. Cf, Robert n. Bellah, Tokugawa Religion, Free Press, 1947.

(٤٧) William H. Whyte, Jr. "Are Cities Un-American", Fotune, 56 (1957), 123-27.

(٤٨) للدراسة تأثير القيم الثقافية على التخطيط فى مجتمعات أخرى ، انظر المقالات المتصلة بذلك فى « مجلة تخطيط المدن » Town Planning Review ، ومجلة « الحضرية » Urbanism وللتعرف على هذه الظاهرة فى بولندا انظر :

George Penchenier, "Urbanism: The Psychological Factor", Landscape, 5, (1955), 12 - 18.

(٤٩) بأسلوب جدلى حاول ليتش Leach أن يتحدى الفكرة التى تذهب إلى أن هناك رابطة مباشرة بين القيم الثقافية والبناء الاجتماعى ، حتى ولو كان ذلك فى المجتمعات البدائية . انظر .

(٥٠) E.R. Leach, Political Systems of Highland Burma, London: G. Bell and Sons, 1954.
Edward Shils, "Primordial Personal, Sacred and Civil Ties", Brit. J. Sociol, 8 (1957), 130-45.

(٥١) Kolb, loc. cit.

ويلاحظ أن كولب Kolb حاول أن يطبق إطار المتغير النمطى فى تحليل البناء الاجتماعى الحضرى .

(٥٢) William F. Ogburn, "Inventions of Local Transportation and the Pattern of Cities", in Hatt and Reiss, op. cit., p. 281.

(٥٣) Hawley, op. cit., p. 421.

(٥٤) Floyed Dotson and Lillian Ota Dotson, Ecological Trends in the City of Guadalajara, Mexico", Soc. Forces, 32 (1954), 32 (1954), 367-74.
Pierre George et al., Etudes sur la Banlieue de Paris: Librairie Armand Colin, 1950, Chap. 1.

(٥٦) Gist, loc. cit.

(٥٧) Sjoberg, loc. cit.

(٥٨) Ibid.

(٥٩) هناك مقالات نقدية تناولت البنائية الوظيفية كتبها ميرتون Merton وبردميير Bredemeier وباربر Barber. وناجل Nagel وآخرون ، ولكننا لن نعرض للموضوعات التى أثارت جدلا فى هذا النظرية ، إلا إذا كان ذلك مرتبطًا بطريقة مباشرة بالتصنيع والتحضر ، (هذا على الرغم من أن مناقشاتنا فى هذا المقال تعتمد اعتمادًا كبيرًا على النظرية البنائية الوظيفية عمومًا) .

(٦٠) للتعرف على تحليل المتطلبات البنائية للأنساق الصناعية الحضرية انظر على سبيل المثال

Marion Levy. "Some Sources of the Vulnerability of the Structures of Relatively Nonindustrialized Societies to Those of Highly Industrialized Societies", in Bert F. Hoselitz (ed.), The Progress of Underdeveloped Areas, University of Chicago Press, 1952, pp. 113-25; Kingsley Davis, "Social and Demographic Aspects of Economic Development in India", in Simon Kuznets et al. (eds.), Economic Growth: Brazil, India, Japan, Duke University Press, 1955, pp. 293 ff.

(٦١) قدم ألان ايستر Eister وجهات نظر تخدم هذه القضية . انظر :

Allan W. Eister, "Religious Institutions in Complex Societies: Difficulties in the Theoretic Specification of Functions", Amer. Sociol. Rev., 22 (1957), 387-91.

هذا على الرغم من أنه أهمل البيانات المقارنة الخاصة بالمجتمعات المعقدة .

(٦٢) Edwin O. Reischauer, Wanted: An Asian Policy, Knopf, 1955.

ويلاحظ أن هذا الكاتب ذهب إلى أن القومية تعتبر مطلباً وظيفياً للتصنيع ، وأنها ترتبط ضمناً بالتحضر على نطاق واسع فى آسيا .

(٦٣) Milovan Djilas, The New Class, Praeger, 1957, Passim

(٦٤) انظر على سبيل المثال : Leo Kuper, Passive Resistance in South Africa, London: Jonathan Cape, 1956, pp. 64 ff; and Ellen Hellmann, Racial Laws Versus Economic and Social Forces, Johannesburg, South African Institue of Race Relations, 1955.

(٦٥) Norton Ginsburg, "Natural Resources and Economic Development", Annals of the Association of American Geographers, 47 (1957), 197-212.

(٦٦) George W. Barclay, Colonial Development and Population in Taiwan, Princeton University Press, 1954, Chap. 2

(٦٧) William H. Form, "The Place of Social Structure in the Determination of Land Use: Some Implication for a Theory of Urban Ecology", Soc. Forces, 32 (1954), 317-23.

(٦٨) Gideon Sjoberg, "Urban Community Theory and Research: A Partial Evaluation", Amer. J. Econ. Sociol. 14 (1955), 199-206.

(٦٩) R. Duncan Luce and Howard Raiffa, Games and Deoieions, John Wiley, 1957.

(٧٠) للتعرف على الخلفية الاجتماعية لهذه القوانين انظر Eric A Walker, A History of South Africa, 3rd. ed. London: Longmans, Green, 1957

Also "Johannesburg Pushes Apartheid Evacuations", Science Monitor, Aug. 29. 1956, p. 6.

(٧١) Barrington Moore, Jr.; Terror and Progress: USSR, Havard University Press, 29, 1954 Chaps. 2,3.

(٧٢) لا تزال فى حاجة إلى دراسات تشبه الدراسات التالية . Ronald J. Pellegrin and Charles H. Coates, "Absentee-Owned Corporations and Community Power", Amer. J. Sociol., 61 (1956), 413- 19; Harold Orlans, Stevenage, Routledge and Kegan Paul, 1952.

(٧٣) W. Lloyd Warner et al; Social Class in America: A Manual for Procedure for the Measurement of Social Status, Science Research Associates, 1949.

(٧٤) Robert A. Feldmesser, "Social Status and Access to Higher Education: A Comparison of the United States and the Soviet Union, Harvard Educ. Rev., 27 (1957), 98.

(٧٥) Henry S. Shryock, Jr; "The Natural History of Standard Metropolitan Areas, Amer. J. Sociol; 63 (1957), 163-70.

(٧٦) Alex Inkeles and Peter H. Rossi, "National Comparisons of Occupational Prestige", Amer. J. Sociol., 61 (1956); 329-39.